.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2019**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,5% خلال الفصل الثاني من سنة 2019 عوض 2,6% خلال نفس الفصل من سنة 2018 حيث سجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 3,3% بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة 2,8%.**

**وظل الاستهلاك النهائي والاسثتمار قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بانخفاض في نسبة التضخم وتحسن الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي معزز بالأنشطة غير الفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي**  بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 2,2% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل2,8% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 2,8% عوض ارتفاع نسبته 4,5% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 5,1% عوض انخفاض قدره 16,3%.

بينما عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** ارتفاعا بنسبة3,6% عوض 2% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 20,9% عوض 2,1%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,2% عوض 0,6%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,5% عوض 2,9%؛

وإلى انخفاض أنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,2% عوض انخفاض بنسبة 1%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** ارتفاعا بلغت نسبته 3% عوض 2,6% خلال نفس الفترة من سنة 2018. وتميزت بتحسن أنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,6% عوض 2,4%؛
* التجارة بنسبة 3,3% عوض 1,2%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2,9% عوض 1,4%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,6% عوض انخفاض بنسبة 0,6%؛

وهذا، بالرغم من تباطؤ النمو لأنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 4,7% عوض 6%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4% مقابل 4,3%؛
* النقل بنسبة 2,9% عوض 5,7%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 1,5% عوض 3,3%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3,3% عوض 2,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2018.

وفي هذه الظروف، واعتبارا للتراجع الملحوظ لوثيرة نمو الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات إلى 2,5% عوض 4,3% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2019 نموا نسبته 2,5% عوض 2,6% السنة الماضية.

**انخفاض معدل التضخم**

 و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 3,4% عوض 3,6%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,9% عوض 1%.

**نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في تحسن**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 3,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2019 عوض 2,4% نفس الفترة من السنة الماضية مساهما ب 3,4 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 2,6 نقطة.

وفي هذا الإطار، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 3,7% بدل 3,1% مساهمة في النمو ب 2,1 نقطة مقابل 1,8 نقطة سنة من قبل. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 3,3% عوض 0,4% في الفصل الثاني من السنة الماضية مع مساهمة في النمو الاقتصادي ب 0,6 نقطة عوض 0,1 نقطة.

ومن جهته، عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعا قدره 3,6% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل 0,6% السنة الماضية بمساهمة في النمو بلغت نقطة واحدة بدل 0,2 نقطة.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية في النمو**

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (0,9-) نقطة عوض (0,04) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت الصادرات ارتفاعا نسبته 3,6% مقابل 8,3% مع مساهمة في النمو ب 1,4 نقطة عوض 3 نقطة. ومن جهتها، سجلت الواردات نموا بنسبة 4,7% عوض 6,4% مع مساهمة سلبية ب (2,3-) نقطة عوض (3-) نقطة سنة من قبل.

**انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 23,3% عوض انخفاض بنسبة 29,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2018، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 4% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل 2,1% خلال نفس الفترة من سنة 2018.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 3,8% مقابل 4,2% سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 27,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,8%.

و قد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 32,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 32,4 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك خفت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الثاني من سنة 2018 حيث انتقلت من 5,6% إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2019:

